MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (1)

دخل أساسي طارئ لفلسطين

شباط 2024

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: 4/2987053 (2) 970+
فاكس: 2987055 (2) 970+
info@mas.ps
ww.mas.ps

دخل أساسي طارئ لفلسطين

إعداد:جاي ستاندنج، أستاذ باحث مشارك، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS جامعة لندن، والرئيس المشارك، BIEN (شبكة الدخل الأساسي للأرض). البريد الالكتروني : guystanding@standingnet.com

أشكر ديانا بشور على عملها الدؤوب في بناء السلام، وقيس عويضات على مساعدته البحثية، ورجا الخالدي على مبادرته بهذا العمل، وميريام أبو شرخ وأظفر خان والمراجع المجهول للتعليقات. وبطبيعة الحال، تعبر هذه الورقة عن أراء المؤلف وحده دون أي مسؤولية على غيره.

[هذه الورقة هي ترجمة باللغة العربية للنص الأصلي باللغة الإنجليزية. في حالة وجود اختلاف بين النص الأصلي والترجمة، يكون النص الإنجليزي هو المرجع].

ورقة خلفية
طاولة مستديرة (1)
شباط 2024

المحتويات

الملخص	**01**
1- الخلفية	02
2- سياق تدمير المساكن	02
3- سيناريو معجزة؟	04
4- دخل أساسي طارئ	05
5- المبرر المنطقي الأخلاقي	05
6- من هم الذين يجب أن يكونوا مستفيدين؟	07
7- الشمولية أم اختبار الوسائل؟	07
8- الآثار الاجتماعية الإيجابية	08
9- الآثار التحويلية الاقتصادية والسياسية الإيجابية	10
10- الاعتراضات والمخاطر	11
11- مبادئ التصميم التجريبي للدخل الأساسي الطارئ	14
12- خيارات تنفيذ مشروع الدخل الأساسي الطارئ التجريبي	15
13- التكلفة والقدرة على تحمل تكاليف توسعة الدخل الأساسي الطارئ	16
14- الاستنتاجات	17
المراجع	**19**

«أي شيء يمكننا القيام به بالفعل، يمكننا تحمله»

جي إم كينز، 1942.

ملخص

تقترح هذه الورقة أن تقوم الحكومة الفلسطينية الموحدة المقبلة المكلفة بإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، بدعم من المجتمع الدولي، بإدخال خطة «دخل أساسي طارئ» شامل غير مشروط كجزء لا يتجزأ من برنامج «تعافي» متماسك. وتبدأ الورقة بالإشارة إلى بعض الحقائق السياقية ذات الصلة، ثم تصف ما الذي يحدد الدخل الأساسي، إلى جانب خطة موجزة لما يمكن أن يكون مبرراً أخلاقياً بغض النظر عن السياق المحدد الغير مفضَّل. وتراعي الورقة بإيجاز الآثار المفيدة المحتملة، بالاعتماد على الأدلة التجريبية من جميع أنحاء العالم، قبل النظر في الاعتراضات أو المخاطر المحتملة.

وتحدد الورقة اقتراحا لمشروع تجريبي محلي يمكن تنفيذه في مرحلة مبكرة، إذا أمكن تجنيد أموال متواضعة وممارسة حسن النية السياسية. وأخيرا، يتم تنفيذ تقدير لتكلفة الخطة برمتها، ومعالجة المسألة الرئيسية المتمثلة في «القدرة على تحمل التكاليف»

من المفهوم جداً أن الظروف تنطوي على أولوية مباشرة في مثل هذا البرنامج بالنسبة لقطاع غزة، نظرا لتعرضهم للرعب المستمر. ولكن هذا هو الدمار والخراب هناك، الذي قد يصبح أكثر بؤساً في الأشهر المقبلة، بحيث سيكون أكثر واقعية أن يتم البدء في السياسة التي سيتم اقتراحها مع تنفيذ تجريبي محدود في الضفة الغربية. وبطبيعة الحال، بمجرد تلبية احتياجات الإغاثة الإنسانية لمليونيْ شخص في غزة خلال عام 2024، نأمل أن يكون الخل الأساسي الطارئ أكثر أهمية هناك.

1- الخلفية

عندما يشهد بلد ما كارثة طبيعية أو دماراً واسع النطاق بسبب الاجتياح، فمن الواضح أن المهمة الأولى في أعقاب ذلك مباشرة هي تمكين الناجين من البقاء على قيد الحياة والبدء في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم. وفي هذا الصدد، سيواجه قطاع غزة مجموعة مرعبة من التحديات، بالنظر إلى أن اقتصاده قد دمر بسبب أشهر من القصف المكثف منذ بدء الاجتياح، وتحولت بنيته التحتية إلى أنقاض، وترك مئات الآلاف من الناس بلا مأوى وعرضة للأمراض والمجاعة.

وعلى أقل تقدير، فإن ما لحق بغزة هو تدمير للمساكن.[1] وبعبارة أخرى، هناك تدمير منهجي للمنازل ومنع متعمد لبناء المنازل. وبطريقة أقل تعقيداً، كان هدم المساكن واقعا ذات وتيرة بطيئة في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية قبل الحرب الحالية بوقت طويل، ويجب النظر إلى الاتجاهين معا عند النظر في ما سيأتي لاحقاً

وفي السياق الأوسع للاحتلال الإسرائيلي المطول لكامل الأراضي الفلسطينية، فإن الدمار الذي لحق بغزة لا يقل تهديدا لقدرة الشعب الفلسطيني على البقاء في بلده عن الضغوط الناجمة عن هدم المنازل في القدس الشرقية والبنية التحتية الحضرية في مدن الضفة الغربية.

ومع تمنياتنا بالخلاص من كل ذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي ستساعده المساعدات الخارجية الخيرة، التي يجب أن تأتي على شكل منح بدلاً من القروض، وبشكل منفصل، تخفيف عبء الدين المالي الضخم للسلطة الفلسطينية الذي سيخنق الانتعاش لا محالة. ولكن، وأبعد من ذلك، فإن إيجاد صيغة تحقق نجاحاً إنمائياً طويل الأجل، وتُشكِّل استخداما فعالا للموارد، وتقلل من مخاطر الفساد أو مداه الى الحد الأدنى، ستتطلب تنسيقا ذكياً ومزيجاً متماسكاً من السياسات. على الرغم من أنه من الصعب التطلع إلى ما بعد الاجتياح، والاحتياجات الفورية للناجين، يجب إعداد هذه السياسات في وقت مبكر، وتكون نافذة في الوقت الراهن

2- سياق تدمير المساكن

قبل التطرق إلى الاقتراح المحدد، فلا بد مع كل أسف من التذكير بالسياق، والذي من الصعوبة بمكان أن يكون أكثر كارثية. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحصار مستمر منذ عقود عديدة، وهما تعيشان في ظل نظام أسوأ مما يوحي به مصطلح الفصل العنصري، الذي غالبا ما يستخدم لوصفه.[2] إنه اقتصاد محاصر يعتمد كلياً على أهواء ومصالح محتليه وخاضع لها.

حتى الاجتياح الأخير لغزة، كانت الضفة الغربية توفر منذ فترة طويلة العمالة منخفضة التكلفة لاقتصاد محتليها، حيث يَعبُر أكثر من 200,000 من عمالها (مع احتساب أولئك الذين يحملون تصاريح أو لا يحملون تصاريح) يوميا للعمل مقابل أجور أقل وفي ظروف أسوأ مما يمكن تطبيقه على عمال المحتلين. كما اضطرت الضفة الغربية أيضاً إلى بيع معظم منتجاتها الغذائية لمحتليها. وفي مثل هذه الظروف، يتعين الحكم على أي سياسة من خلال ما إذا كانت تقلل من تلك التَّبَعيّات المزدوجة أم لا.

وبطبيعة الحال، كان على الضفة الغربية، الأكثر إرباكا وإذلالا على الإطلاق، أن تشهد توغل جماعي مطَّرِد للمستوطنين غير الشرعيين، بدعم من القوات العسكرية وشبه العسكرية لمحتليها، بحيث يوجد اليوم أكثر من 700,000 مستوطن غير شرعي، ويصاحبه طرد عدة آلاف من الفلسطينيين من أراضي أجدادهم. وتتزايد الأعداد بلا هوادة، حيث يتجاوز معدل المواليد بين المستوطنين بشكل كبير معدل المواليد بين الفلسطينيين، وتخطط إسرائيل لمضاعفة العدد بحلول عام 2027. [3] كل هذا ينتهك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وفي الوقت نفسه، تم تصميم جزء متزايد من شبكة الطرق لتقليل استخدام السكان والتجار الفلسطينيين، على افتراض أن ذلك يضمن أمن المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين. ومن شأن سياسة على غرار ما هو مقترح في هذه الورقة أن تتعرض للخطر إذا كان هناك أي احتمال بأن تؤدي المستوطنات غير القانونية إلى تعطيل الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية. وينطبق الأمر نفسه في حال عدم استعادة حرية التنقل للجميع.

في العام الذي سبق أكتوبر/تشرين الأول 2023، قتل عدة مئات من الفلسطينيين في الضفة الغربية في غارات شنها جيش الاحتلال، ونقل حوالي 6,000 آخرين إلى السجون في إسرائيل، مع عدد مماثل منذ ذلك الحين. وعلى مر السنين، توفي بعض السجناء رهن الاحتجاز، حيث رفض الإسرائيليون إعادة جثثهم لدفنها من قبل عائلاتهم، على أسس خادعة بأن هذا من شأنه أن يحرض على ردود فعل عنيفة.

بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، زاد وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، من خنق اقتصاد الضفة الغربية من خلال منع تحويل عائدات الضرائب المستحقة قانوناً للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية مارست ضغوطا خفيفة على الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن هذا الإجراء غير القانوني، إلا أن سموتريتش اكتفى بالقول إن المبلغ المستحق إنفاقه على رواتب ومعاشات السلطة الفلسطينية في غزة سيتم اقتطاعه، مما دفع السلطة الفلسطينية إلى رفض المبلغ المخفض، من حيث المبدأ. وهذا يؤدي الى حرمان موظفي الخدمة المدنية تلقائياً من رواتبهم.

يجب النظر إلى هذا الإجراء على أنه جزء من استراتيجية، والتي إذا سُمِح لها بالاستمرار، ستقدم أي اقتراح ما بين السطور على غرار «ميت في الماء» التالي. ومنذ شباط/فبراير 2023، شغل سموتريتش أيضا منصب وزير الدفاع المسؤول عن الضفة الغربية، التي عمل على ضمها فعلياً. ولخص مايكل سفارد، وهو محام إسرائيلي بارز في مجال حقوق الإنسان، النتيجة،

«إنه نوع من الثورة، نقل السلطات من الجيش، مع التزامه القانوني بالنظر في رفاهية الشعب الواقع تحت الاحتلال، إلى أولئك الملتزمين فقط بالمصالح الإسرائيلية».[4]

وينبغي النظر إلى الاحتجاز غير القانوني للإيرادات الضريبية في السياق الأوسع. ولد سموتريتش ونشأ في مستوطنة غير قانونية وينكر وجود فلسطين وقال مرارا إن غير اليهود يجب أن يغادروا غزة واصفا السكان هناك بأنهم «مليونا نازي». ومن المفترض أن ما يراه تدبيرا في طريقه إلى «حله»، فقد اقترح أن تكون هناك «مناطق حرة فلسطينية» حول جميع التجمعات الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية.

وتعكس الحرب الإسرائيلية الحالية «الخطة الحاسمة» لسموتريتش لعام 2015.[5] وتهدف هذه العقيدة إلى خنق اقتصاد الضفة الغربية خارج المستوطنات غير القانونية، وتحفيز الهجرة الجماعية، أو ما تسميه الحكومة الإسرائيلية «الترحيل الطوعي»، و/أو أعمال التحدي التي من شأنها أن تبرر تدخلا عسكريا آخر.

باختصار، نظرا لموقعه في الحكومة الإسرائيلية وسلطته المباشرة على الضفة الغربية، لا يمكن أن يكون هناك مستقبل للفلسطينيين أو سياسة تنموية تقدمية طالما أمثال هؤلاء في السلطة. وبالتالي، فإن ما يلي يستند إلى تحول مفترض يبدو أثناء كتابة هذه الورقة غير مرجح بشكل مأساوي

أحد العوامل الأخرى ذات الصلة بالاقتراح الوارد في هذه الورقة هو أن المحتلين الإسرائيليين منعوا في السنوات الأخيرة مشاريع

التنمية في الضفة الغربية. لقد أصروا على أن يقدم الفلسطينيون طلبات بناء إلى المحتلين قبل بناء المنازل أو المرافق في المنطقة «ج»، التي تمثل 60% من الأراضي. وتظهر بيانات الإدارة المدنية الإسرائيلية أن 99% من هذه الطلبات قد رفضت، مما أجبر الفلسطينيين على البناء دون تراخيص، وهو ما رد عليه المحتلون بفرض أوامر هدم، منتهكين بذلك حقوق الإنسان الأساسية. ولكي تنجح السياسة المقترحة، من الواضح أنه لا بد من إلغاء هذه الممارسات وغيرها من انتهاكات الاتفاقات الاقتصادية والأمنية المتفق عليها منذ عام 1994.

3- سيناريو معجزة؟

لنفترض أن معجزة سياسية تحدث، ويظهر شيء مثل وضع «الدولتين»، أو على الأقل حالة تمكن الفلسطينيين من حكم أنفسهم.[6] نحن نتحدث عن «اليوم التالي». وبطبيعة الحال، في أعقاب أي كارثة طبيعية مباشرة، مثل أمواج تسونامي أو زلزال، أو كارثة عسكرية، كما هو الحال في العراق وأوكرانيا وغزة، فإن الحاجة الفورية هي الغذاء والأدوية والملابس والسكن الأساسي.

ومن الإنصاف أن نستنتج أن هناك تعاطفا ودعما كبيرين على الصعيد العالمي لمثل هذا الدعم الإنساني لشعب فلسطين. وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى تجنب ظهور أو واقع العقلية الاستعمارية أو الأبوية من قبل المانحين، والتي يمكن أن تنشأ من جذور حميدة.[7]

ومع ذلك، وبينما من الواضح أن المعونات الخارجية في حد ذاتها لن تكون كافية، فإن هناك أدلة على أن ما يسمى ببناء السلام في أماكن أخرى قد فشل بسبب الافتقار إلى نهج متكامل لتصميم وتنفيذ برامج محددة.[8] وتؤدي برامج إعادة الإعمار إلى تحسن ضئيل في حياة الفئات الأكثر ضعفا.[9] وثمة إخفاق شائع آخر، لا سيما فيما يتعلق بالاقتراح الوارد في هذه الورقة، يتمثل في تسلسل الإصلاحات، والذي قد تكون أكثر أهمية من سرعتها.

كما أن هناك أيضا ما يمكن تسميته خطر لطف الغرباء. رأى هذا الكاتب، الذي كان آنذاك مسؤولا في الأمم المتحدة، ذلك في سريلانكا بعد تسونامي في عام 2004، عندما هرع العشرات من المانحين متعددي الأطراف والثنائيين والمجتمع المدني إلى البلاد، وتنافس العديد منهم مع بعضهم البعض على التأثير. وكانت النتيجة الفوضى والازدواجية والهدر الهائل

وقد نشأ هذا بالفعل في غزة. كما قال رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فيليب لازاريني، بلباقة في كانون الأول/ديسمبر، فإن «ما يتم إرساله عينيا لا يتطابق دائما مع ما هو مطلوب على الأرض».[10] ما هو مطلوب هو ما يريده الناس أنفسهم. ومن شأن الاقتراح الوارد في هذه الورقة أن يساعد متلقي المعونة على تحديد الاحتياجات الخاصة بهم

وثمة خطر آخر يتمثل في الانفصال بين الأولويات السياسية للهيئات الخارجية والأولويات المحلية، بما في ذلك ما قد يكون رغبة بحسن نية من جانب الغرباء في إنتاج هياكل حكم يعتقدون أنها مكرسة في بلدانهم.[11] يمكن أن يكون «الصليبيون» (هكذا) من أجل الديمقراطية هم أعداء الدمقرطة.

ومن المخاطر ذات الصلة بلطف الغرباء أن تدفق السلع اللازمة قد يؤدي إلى خفض أسعار السلع المحلية القريبة من مثيلاتها، مما يثبط الإنتاج والاستثمار في القطاعات المناسبة. وبعد بضعة أشهر من حالة الطوارئ الحادة، سيكون من الأفضل تمكين السكان المحليين من شراء هذه السلع، إذا شعروا بأنهم بحاجة إليها وإذا كانت تتفق مع احتياجاتهم ذات الأولوية. هذا يؤدي إلى ما هو الأمس حاجة إليه، الوسائل النقدية لشراء هذه السلع.

4- دخل أساسي طارئ

باختصار، فإن الطريقة المثلى لتعزيز فرص الناس العاديين في التعافي من الصدمة هي تزويد الجميع بدخل أساسي متساوٍ في حالات الطوارئ، وهو دفعة شهرية غير مشروطة قريبة من تكلفة سلة أساسية من سلع وخدمات الكَفاف. ويعني مصطلح «غير مشروطة» أن الشخص لن يضطر إلى فعل أي شيء للحصول على الاستحقاق ولم يكن عليه أن يفعل شيئا في الماضي للقيام بذلك.

وللأسباب التي سيتم شرحها لاحقا، ينبغي دفعها لكل فرد بالغ ودفعها بمبالغ متساوية، وبمبالغ أقل لكل طفل، تدفع للأم أو الأم البديلة، ومع إضافات لذوي الإعاقات، تساوي تقريبا تكاليف المعيشة الإضافية التي يواجهونها وفرص الكسب الأقل. ويمكن تسمية هذا بالشمولية المادية، حيث يجب أن يكون الهدف هو منح الجميع أماناً مادياً أساسياً متساوياً

قد يكون الاسم الذي يطلق على الخطة مهماً، لإضفاء الشرعية وأسباب أخرى. وقد يكون من المناسب تسمية الدخل الأساسي الطارئ بعائدات الدولة، إذا كان في الضفة الغربية المحتلة، ليرمز إلى حقيقة أنه تأكيد على حقيقة أن فلسطين اضطرت للقتال من أجل أن تكون دولة مستقلة وحرة لأكثر من قرن. وهذا يعني أن جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في البلد سيعاملون على قدم المساواة، وسيوفر لهم جميعاً الأمن الاقتصادي الأساسي.

إذا تم تطبيقه في غزة، فقد يكون المصطلح الأفضل هو عائدات الاسترداد. وينبغي التفكير مليا في هذا الاسم، لأن ذلك سيساعد في تحديد شرعيته داخل فلسطين وعلى الصعيد الدولي. لكننا سنسميها من الآن فصاعدا مجرد دخل أساسي طارئ.

وينبغي أن يكون الدخل الأساسي عبارة عن دفعة شهرية، تقدم نقداً أو ما يعادلها، دون شروط سلوكية ودون اختبار الموارد أو أي شرط يقضي بإنفاق الدخل بأي طريقة معينة. وينبغي أن تكون الدفعة متساوية بين الرجال والنساء، وأن تُدفَع بصورة فردية، كمبلغ غير قابل للسحب. كما يجب أن تكون مستحقة الدفع لجميع السكان العاديين، مع تشجيع أخلاقي (وليس إلزامي) للأثرياء نسبياً إما لعدم أخذها أو التبرع بالدخل الأساسي الطارئ لبعض أنشطة إعادة الإعمار التي يرغبون في دعمها

سيكون الاعتبار هو مدة الدخل الأساسي الطارئ. وسيعتمد ذلك إلى حد ما على التمويل. ولكن يجب أن يكون لمدة عامين على الأقل، مع تقييم بعد 18 شهرا لتحديد ما إذا كان من الممكن أو المرغوب فيه الاستمرار بها لفترة أطول.

وينبغي ألا يغيب عن البال أن بعض الآثار المتوقعة على الأقل (التي ستُستعرَض لاحقا في هذه الورقة) ستستغرق وقتا حتى تتحقق. وبطبيعة الحال، لا يوجد سبب جوهري لعدم الرغبة في أن يصبح الدخل الأساسي جزءا دائماً من السياسة الاجتماعية في الدولة الناشئة.

5- المبرر المنطقي الأخلاقي

في كثير من الأحيان، فإن أولئك الذين يدافعون عن الدخل الأساسي يفعلون ذلك لأسباب مفيدة بحتة، لأنه في المقام الأول سيعمل على خفض الفقر ومصاعب الحياة. ومع ذلك، فإن المبرر الأكثر جوهرية هو أن له أساساً منطقيا أخلاقيا أو فلسفيا. وحتى في أشد الظروف قسوة، كما سيكون عليه الحال في فلسطين، ينبغي أن تكون السياسات قابلة للدفاع عنها أخلاقياً، وغالباً لتبرير هذه السياسات بدلاً من غيرها من السياسات التي قد تلبي غايات مفيدة ولكنها تسيء إلى القيم الأخلاقية.

يمكن للمرء أن يبرر الدخل الأساسي كمسألة عدالة مشتركة. وتعود الثروة النسبية والدخل النسبي لكل شخص يعيش في بلد ما إلى جهود وإنجازات الأجيال العديدة التي سبقتهم أكثر بكثير من أي شيء قاموا به بأنفسهم. لكننا لا نعرف من ساهم من بين أسلافهم أكثر أو أقل. لذلك، يمكن النظر إلى الدخل الأساسي على أنه عائد مشترك على الثروة الموروثة، مهما كانت تلك الثروة.

كان هذا هو رأي توم باين العظيم، أب الولايات المتحدة، الذي أعلن في عام 1795، «إنها ليست صدَقة بل حق، وليست مكافأة بل عدالة، والتي أتوسل من أجلها»

كما أن هناك حجة مفادها أن الأمر يتعلق بالعدالة الدينية. وهذه مسألة حساسة. الحجة المسيحية هي أن الله قد أعطانا جميعاً مواهب أو مهارات غير متكافئة، وأن الدخل الأساسي سيكون تعويضاً لأولئك الذين ليس لديهم مهارة كسب المال أو الحظ السعيد للقيام بذلك. لقد أيد البابا فرانسيس هذا السبب.

هناك أيضا منطق إسلامي، يعترف بأن الدولة الإسلامية منذ العصور القديمة كانت توزع دائما الأموال على الأشخاص المحتاجين، وفعلت ذلك على قدم المساواة في أوقات مختلفة. في هذا الصدد، يستحق البحث الذي هو قيد الإعداد من قبل البروفيسور عبد العظيم أبو زيد أن يحظى بالثناء. [12]

هناك أيضا جانب أكثر عمومية للعدالة الاجتماعية. وينبغي الحكم على أي سياسة من خلال ما إذا كانت تعزز فرص الفئات الأكثر ضعفا لتحسين حياتهم، رهنا بالتحذير من أنها لن تضر بالآخرين عند القيام بذلك. وكثيرا ما يتم إهمال هذا التحذير في خطط الدعم الانتقائية التي تقدم المعونة لبعض المجموعات على حساب مجموعات أخرى. إن تزويد الجميع بدخل أساسي هو الأقرب إلى تلبية هذا المعيار

أما بالنسبة لتصميم السياسات، فيعتمد الأساس المنطقي للعدالة الاجتماعية على خمسة مبادئ أخلاقية، تم تفصيلها في مكان آخر.[13] وأهم ثلاثة محاور تتعلق بفلسطين هي

1. مبدأ اختلاف الأمن

لا تكون السياسة الاجتماعية عادلة اجتماعيا إلا إذا حسنت أمن أكثر الفئات غير الآمنة في المجتمع.

2. مبدأ الحقوق وليس الصَّدَقة

لا تكون السياسة الاجتماعية عادلة إلا إذا عززت حقوق المستفيدين بدلا من السلطة التقديرية لمقدميها.

3. مبدأ اختبار الأبوية

لا تكون السياسة الاجتماعية عادلة إلا إذا لم تفرِض ضوابط على بعض المجموعات لا تُفرض على المجموعات الأكثر حرية في المجتمع.

إن خطة الدخل الأساسي من بين السياسات الممكنة للتصدي للفقر المدقع والحرمان هي وحدها التي تلبي جميع تلك المبادئ الأخلاقية.

وإلى جانب كونه أداة للعدالة، فإن الدخل الأساسي سيكون أيضا وسيلة مثلى لتزويد كل فرد في أي مجتمع بالأمن الاقتصادي الأساسي، الذي هو حاجة إنسانية أساسية. لقد وجد علماء النفس، بشكل غير مفاجئ، أن انعدام الأمن الاقتصادي يقلص النطاق الترددي العقلي ويضعف عقلانية صنع القرار.[14] وإن توفير الأمن الاقتصادي الأساسي يفعل العكس.

وأخيرا، سيكون الدخل الأساسي أداة لتعزيز الحرية الشخصية، بما في ذلك الحرية التحررية في قول «لا»، والحرية الليبرالية في أن تكون أخلاقيا، والحرية الجمهورية في القدرة على تحمل إرادة أولئك الذين يشغلون مناصب السلطة غير الخاضعة للمساءلة. وبالنسبة لأولئك الذين يتعرضون للقمع لفترات طويلة، فإن أمن الدخل الأساسي يرقى إلى حرية ثمينة.

6- من هم الذين يجب أن يكونوا مستفيدين؟

على النحو الأمثل، يجب أن ينطبق الدخل الأساسي على جميع المقيمين القانونيين العاديين، بغض النظر عن العمر والجنس والحالة الاجتماعية وحالة العمل. ولكن هناك شروط إضافية خاصة في الضفة الغربية وغزة. الاقتراح هو وجوب حصول جميع الفلسطينيين الذين هم ضمن مساحة جغرافية محددة على هذا الدخل، وهذا يجب أن يشمل جميع الذين كانوا لاجئين من عام 1948 أو الذين هُجِّروا من الضفة الغربية والذين عادوا إليها، وذريتهم المباشرين. ولا ينبغي لأي مستوطن غير شرعي أن يكون مؤهلا للحصول عليه

يجب أن تذهب الدفعات فقط إلى المقيمين فعليا في فلسطين، وليس إلى أولئك الذين يعيشون خارجها، بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم. وليس من السهل دائما تطبيق مصطلح المقيمين «العاديين»، ولكن لأغراض عملية يجب أن ينطبق على أولئك الذين يعتبرون المكان الذي يقيمون فيه مكان إقامتهم الرئيسي، حتى لو ذهبوا إلى مكان آخر للعمل أو لسبب آخر لفترات قصيرة تصل إلى ثلاثة أشهر، طالما أنهم يعتزمون العودة. وفي حالة ما بعد الصراع، من شأن هذا التعريف أن يثير تحديات، ولكن يمكن التغلب عليها

من المهم أن يتم دفع الدخل الأساسي الطارئ على أساس فردي، وليس تقديمه إلى «الأُسر». فحجم وتركيبة الأسر هي أمور متأصلة، أي أنها تتأثر بالسياسات الاجتماعية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات التي تعطي استحقاقات للأسر المعيشية في حد ذاتها عادة ما ترسخ علاقات القوة داخلها، في حين تبين أن الدفعات المدفوعة على أساس فردي للأفراد تفيد المرأة أكثر وتحسن السلوك والمواقف داخل الأسرة، وتفعل ذلك بطريقة تحررية بدلاً من الطريقة التنظيمية أو الأبوية

7- الشمولية أم اختبار الوسائل؟

بالنسبة لأولئك الذين قد يقولون إن الدخل يجب أن يستهدف الفقراء فقط، يجب على المرء أن يجيب بأنه من الصعب للغاية إن لم يكن مستحيلاً تحديد من هو تحت أو فوق أي «خط الفقر» في مثل هذه الظروف. الأغلبية الساحقة مؤهلة لأي تعريف معقول لـِ «الفقر». حتى قبل العدوان الحالي، كانت نسبة الفقر مرتفعة للغاية - 29% في الضفة الغربية و54% في غزة.[15] الآن يجب أن تكون الأرقام أعلى من ذلك بكثير، خاصة في غزة. وفي سيناريو ما بعد الحرب، ستكون محاولة تحديد الفقراء مكلفة إدارياً وبيروقراطياً وغير فعالة

إن محاولة القيام بذلك من شأنها أن تؤدي إلى خطأ استبعاد كبير، أي أن العديد ممن ينبغي أن يكون لهم الحق في الدخل الأساسي لن يحصلوا عليه. وحتى في البلدان التي تتمتع بمؤسسات إدارية مستقرة تتسم بالكفاءة، غالباً ما تتجاوز أخطاء الاستبعاد ذات

الاستحقاقات التي تم اختبارها على أساس الوسائل 40%. كما سيكون هناك أيضا خطأ كبير في الشمول، أي أنه سيكون هناك ميل لأولئك الذين لديهم دخل أعلى ويتم تغطيتهم على الرغم من أنه لا ينبغي أن يتم ذلك، وهو أمر موجود في العديد من البلدان. [16]

وعلاوة على ذلك، فإن الاستحقاقات التي يتم اختبارها على أساس الوسائل والمدفوعة للفقراء فقط تخلق فخّاً للفقر، لأنها تعمل كمثبط للأشخاص الذين يتم تحديدهم على أنهم فقراء لبذل جهد ليصبحوا «غير فقراء». مرة أخرى، هناك دروس لا حصر لها من البلدان التي لجأت إلى الاستحقاقات التي تم اختبارها على أساس الوسائل. وفي بلدان مثل فنلندا والدانمرك وألمانيا والمملكة المتحدة، يواجه أولئك الذين يحصلون على مثل هذه الاستحقاقات والذين يشغلون وظائف منخفضة الأجر ما هو في الواقع معدل ضريبة دخل هامشي يزيد عن 80%، وهو أعلى بكثير مما يواجهه أصحاب الدخل المرتفع.

هذا الإضافة إلى أخطاء الاستبعاد والشمول هي أسباب تجعل تحويلات الدخل شبه الشاملة في الواقع أكثر تصاعداً من تلك التي تمنح للفقراء فقط. والواقع أن الدخل الأساسي سوف يكون تصاعديا للغاية- ويحد من عدم المساواة- لأنه سيمثل نسبة أعلى من دخل الشخص الفقير مقارنة بالشخص الغني. إذا رغب المرء في جعل الدخل الأساسي أكثر تصاعداً، فيمكنه زيادة المعدل الأعلى لضريبة الدخل أو الضرائب على السلع الكمالية التي يشتريها الأغنياء

ومن شأن الاستهداف أيضا أن يخلق مشاكل اجتماعية أوسع نطاقاً من الاستياء ويقوض التماسك الاجتماعي الذي هناك حاجة ماسة إليه.[17] وتنطبق اعتراضات مماثلة على الخطط الانتقائية، مثل التوجه إلى النساء فقط، أو إلى الأمهات اللواتي لديهن أطفال فقط. كانت العديد من الخطط التجريبية في الولايات المتحدة في عام 2023 انتقائية. فمن الممكن أن تسفر عن نتائج واعدة ولكن يمكن أيضاً أن تخلق توترات اجتماعية وظلم. باختصار، فإن المخطط الشامل له آثار مجتمعية إيجابية لا يمكن أن تُحدثها الخطط الانتقائية أو ذات الاستهدافات المحددة

وأخيرا، فإن الشمولية من شأنها أن تقلل من فرص حدوث أعمال فساد صغيرة، أو تصورها، كونها ستحد من قدرة المسؤولين البيروقراطيين على اتخاذ قرارات تقديرية بشأن من يمكنه الحصول على الأموال. ما بعد الصراع، عادة ما يكون المجال واسعا لحدوث أعمال فساد بسيطة. ومن شأن الحد من حدوثها أن يساعد في إضفاء الشرعية على السلطات الجديدة

8- الآثار الاجتماعية الإيجابية

ما هي النتائج المحتملة للدخل الأساسي المعمم للطوارئ؟ أولا، والأكثر أهمية، أنه سيمكن الجميع من الحصول على الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى، وبالتالي عدم الاعتماد على المعونات الخيرية، التي تميل إلى الذهاب إلى أولئك القادرين على الدخول إلى المتاجر والذهاب إلى مقدمة الطابور. ويجب ألا ننسى أبداً أن المعونة الخيرية تتعلق بالشفقة، والشفقة تتعلق بالازدراء. ويتعلق الدخل الأساسي بحق اقتصادي للجميع

لذلك، وكما ذكر آنفا، فإن الدخل الأساسي سيزيد الطلب الفعلي على الأغذية المشتراة، مما سيكون له تأثير إيجابي غير مباشر يتمثل في تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي وتحويل المنتجات الغذائية من أسواق المحتلين إلى الأسواق المحلية.

ثانيا، يميل الدخل الأساسي الطارئ إلى الحد من معدلات الإصابة بالأمراض، وخفض التوتر واليأس اللذين غالبا ما يجعلان الناس ينتحرون. في كل مكان تم فيه تجربة الدخل الأساسي، تحسنت الصحة العقلية، وتحسنت الصحة البدنية، وتحسن استخدام مرافق الرعاية الصحية والأدوية. فالدخل الأساسي هو شكل من أشكال التطعيم ضد المرض. وسيكون ذلك حيويا حقا في الضفة الغربية وغزة

وَجَد برنامج تجريبي للدخل الأساسي في مانيتوبا بكندا أنه في غضون عام من البدء في تلقي الدخل الأساسي، انخفض معدل دخول المستشفيات بنسبة 8% مقارنة بمجموعة التحكم.[18] وفي ظروف مختلفة تماما، أدى الدخل الأساسي في ولاية مادهيا براديش إلى انخفاض حاد في حالات اعتلال الصحة، وزيادة اللجوء إلى الأطباء، وزيادة تناول المضادات الحيوية وغيرها من العلاجات حتى إنهائها، وهو جانب من جوانب الاعتلال الصحي في المجتمعات منخفضة الدخل الذي لا يحظى بالتقدير الكافي

كان هناك الآن أكثر من 100 مشروع تجريبي وتجربة للدخل الأساسي في جميع أنحاء العالم. النتيجة التي كانت أكثر بروزا من أي نتيجة أخرى هي انخفاض واسع النطاق في الإجهاد واعتلال الصحة العقلية. فعلى سبيل المثال، تم وجود الأمر ذاته في برنامج تجريبي تموله الحكومة لمدة عامين في فنلندا.[19] وتم وجوده أيضا في مشروع تجريبي قائم في أيرلندا، وتم ذكره في جميع التجارب الأمريكية التي تم تقييمها حتى الآن. وفي حالة ما بعد الصراع كما نفكر فيه هنا، سيكون التأثير على الصحة العقلية على المستوى الفردي والجماعي مهماً للغاية.

ومن السمات المحتملة الأخرى لفلسطين ما بعد الصراع هي انتشار التشرد على نطاق أوسع، لا سيما في قطاع غزة. وتستند العديد من خطط الاستحقاقات الاجتماعية إلى «الأسرة» بوصفها الوحدة المستفيدة ويعتمد نظام الدخل الأساسي على كل فرد بعينه، بما في ذلك أولئك الذين هم خارج أي شيء يشبه «المنزل» أو «الأسرة» التقليدية.

لذلك أظهرت مشاريع الدخل الأساسي التجريبية ذات الصلة في دنفر وكولورادو ولندن الموجهة إلى المشردين انخفاضا كبيرا في التشرد من قبل المستفيدين، مما أدى إلى تحسين الصحة والتوفيرات في خدمات الرعاية الصحية العامة. باختصار، عندما يحاول الاقتصاديون تقدير تكاليف خطط الدخل الأساسي، فإنهم عادة ما يتجاهلون التغذية الراجعة الكبيرة أو توفيرات الشبكة التي يحفزونها

وثمة أثر إيجابي قوي آخر للدخل الأساسي وهو على التعليم المدرسي والتعليم. وفي القرى الهندية الفقيرة، أدى الدخل الأساسي المتواضع إلى زيادة التسجيل في المدارس، ولا سيما للفتيات المراهقات، وزيادة التحاق الأطفال من جميع الأعمار (بمساعدة تناول وجبات الإفطار والقدرة على شراء الأحذية ووسائل النقل المحلية) وتحسين الأداء. وقد وُجِدت نتائج مماثلة في المجتمعات الأفريقية والأمريكية اللاتينية.

في بلدان، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أدت تجارب الدخل الأساسي إلى بقاء المراهقين في المدرسة لفترة أطول أو العودة إلى المدرسة أو الكلية. وتظهر خطة الدخل الأساسي المستمرة في ويلز لمُغادري دور الرعاية، والذي يعمل هذا الكاتب مستشارا فنيا له، تأثيرا قويا على هذا النحو.

جعلت العديد من برامج التحويلات النقدية في أمريكا اللاتينية الالتحاق بالمدارس شرطا لتلقيها. ولكن هذا يمكن أن يكون غير عادل، ويعاقب العائلات الأكثر فوضوية التي تعاني من انعدام الأمن والتي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة. كما أن المشروطية كانت متطلبة إدارياً ومكلفة لتطبيقها باستمرار. وقد أظهرت البحوث أيضا أن المشروطية غير ضرورية وغير فعالة إلى حد كبير. في الواقع، كما هو موضح في الهند وتلك الخطط الأفريقية، من الأفضل أن نثق في الناس للقيام بما يعتقدون أنه مناسب لأنفسهم ولأسرهم. وقد تكون هناك تأثيرات جماعية كبيرة، حيث يزيد أولئك الذين يستجيبون للحافز المتزايد للذهاب إلى المدرسة من جاذبية القيام بذلك للآخرين، كما هو موجود في أماكن أخرى.[20]

ولكن، إذا كان هناك درس آخر فهو أن إحدى الطرق لجعل الآثار الإيجابية للدخل الأساسي فعالة على النحو الأمثل هي تجنيد هيئة تمثيلية محلية لتقديم المشورة للأسر بشأن أفضل السبل لاستخدام دخلها الأساسي. وفي حالة الضفة الغربية، قد تكون هذه الهيئة هي الأونروا التي تعرضت للأذى بشكل غير عادل أو مركز عمل المرأة أو الحكم المحلي. ويمكن لمنظمة «صوت» أن تكون مفيدة في المساعدة على إضفاء الشرعية على ما يمكن أن يكون تطورا جديدا.

9- الآثار التحويلية الاقتصادية والسياسية الإيجابية

إن الدخل الأساسي الطارئ، الذي يدفع لمدة عامين على الأقل، من شأنه أن يحفز الطلب على السلع والخدمات المحلية التي يريدها الناس ويحتاجون إليها بالفعل، وليس ما يعتقد البيروقراطيون أو المانحون الأجانب مهما كانت نواياهم حسنة أن الناس يريدونه ويحتاجون إليه. وهذا لن يعزز الاقتصاد بشكل مباشر فحسب، بل سيكون له، استنادا إلى الخبرة في أماكن أخرى، تأثير مضاعف

ومن خلال تحفيز الطلب المحلي، فإن خطة الدخل المجتمعي الأساسي من شأنه أن يحفز الاستثمار على نطاق صغير وغيره من الاستثمارات في الشركات التي تقدم مثل هذه السلع والخدمات، وهو حافز سيكون قويا بشكل خاص لأن المستثمرين المحتملين سيطمئنون إلى طلب السوق. هذه فائدة مهمة أخرى لخطة عالمية شاملة. ويمكن أن يكون التأثير المضاعِف الاقتصادي كبيرا. ففي المناطق الريفية في المكسيك، وجد أنه مقابل كل دولار واحد يتم توفيره يولد دخلاً إضافياً قدره 2 دولار، حيث يولد المزارعون 3 دولارات إضافية، وبالتالي خفض عدم المساواة.[21] وفي كينيا، ولَّدت تجربة واحدة للدخل الأساسي بالقرب من بحيرة فيكتوريا «مضاعِفا ماليا» قدره 2.7. [22] أدى كل دولار مدفوع إلى 2.7 دولار إضافي في المنطقة الأوسع، بما في ذلك إنفاق واستثمار إضافيين.

ومن شأن الخطة أيضا أن تحد من نمو عدم المساواة وتعزز الشعور بالتضامن المجتمعي والاجتماعي. وفي إيران، عندما كان الدخل الأساسي الشامل غير المشروط يعمل بين عامي 2010 و2016، انخفض عدم المساواة بشكل كبير.[23]

وقد لاحظنا ذلك في بلدان أخرى حيث نفذنا مشاريع دخل أساسي تجريبية. وبمجرد أن يعرف الجميع أن الكل يتلقى نفس الشيء مثلهم، يصبحون أكثر إيثاراً وتسامحاً وتعاوناً

إن أحد الآثار الاقتصادية ذات الصلة الخاصة بسيناريو ما بعد الحرب كما هو الحال في فلسطين، حيث من المرجح أن يلجأ الأشخاص اليائسون إلى وسائل يائسة للبقاء على قيد الحياة، هو التأثير على الجرائم الصغيرة. فقد وجد المشروع التجريبي في ناميبيا، على سبيل المثال، أن سرقة الماشية والمحاصيل انخفضت بشكل حاد بمجرد بدء الدخل الأساسي، مما دفع أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الزراعة والنمو بشكل أكبر. وكان الحد من الجريمة أيضا أحد نتائج الدخل الأساسي في ألاسكا ومانيتوبا.[24]

فيما يتعلق بما سبق، فإن الدخل الأساسي لجميع أفراد المجتمع يميل إلى إحياء «العمل المشترك»، أي الأنشطة الإنتاجية والمُنتجة المشتركة كطريقة معيشة مستدامة بيئيا، مما يؤدي إلى صرف المجتمع عن نمو الناتج المحلي الإجمالي، والابتعاد عن الأغذية الصناعية نحو الغذاء المغذي والمستدام المزروع محليا. وسيكون هذا وثيق الصلة بشكل خاص بفلسطين، مع تحديها الشديد للأمن الغذائي والإرث الغني لإدارة الأراضي المشاعية المشتركة

وقد أظهرت تجارب الدخل الأساسي والمشاريع التجريبية في أنواع مختلفة جدا من المجتمعات المحلية أن لها العديد من الآثار السياسية الإيجابية. فعلى سبيل المثال، أظهرت التجارب النفسية أنه عندما يتمتع الجميع بالأمن الاقتصادي الأساسي، فإنهم يميلون إلى أن يكونوا أكثر إيثاراً وتسامحاً مع الغرباء. وهكذا، خلال المشاريع التجريبية للدخل الأساسي في ناميبيا ومادهيا براديش، شكل أفراد المجتمع المحلي تلقائيا لجاناً للمساعدة في تقديم المشورة لجيرانهم حول كيفية استخدام أموالهم الجديدة بحكمة وإقناع الآباء بإرسال أطفالهم إلى المدرسة وإلى مرافق الرعاية الصحية الأولية

في فلسطين، ربما يكون الأكبر جاذبية للدخل الأساسي الطارئ أنه سيكون سياسة موحِّدة، تنطبق على جميع الفلسطينيين، وهو أمر يدعو للفخر عند الخروج من مثل هذه الحرب المدمرة. إنها ليست سياسة مدفوعة بالشفقة. فستكون تعبيرا ملموسا عن دولة موحدة، وليس فقط لجزء واحد منها. وسيكسب الناس الأقل أمناً، ومعظمهم في غزة، أكثر من غيرهم. ولكن الجميع سيفعلون ذلك أيضا. بالنسبة لبناء الدولة، سيكون ذلك ثميناً.

10- الاعتراضات والمخاطر

ستكون الفوائد كبيرة، ولكن هناك بعض الاعتراضات أو المخاطر الأساسية التي تحتاج إلى إجابة. وتتم معالجة اعتراضات أخرى في مواضع أخرى، ولكن ما يلي سيكون ذا صلة بالسياق الفلسطيني.

أ. صعوبة تحديد هوية المستفيدين

إحدى القضايا التي من المحتمل بروزها في تنفيذ الدخل الأساسي الطارئ بعد الحرب هي تحديد المستفيدين المقصودين. سيكون كثير من الناس بلا مأوى، والبعض الآخر لن يكون لديهم عنوان إقامة. وبناء على ذلك، ينبغي إدخال خطة مخصصة يقوم بموجبها الرئيس الإداري للمجتمع، أو مكتبه/مكتبها، بالتحقق من هوية المقيمين العاديين. لحسن الحظ، يحتوي سجل السكان لدى السلطة الفلسطينية على سجل لحاملي بطاقات الهوية، من الولادة إلى الوفاة، لذلك يوجد سجل إداري للتحقق من الأهلية.

وبمجرد تحديد هويتهم، ينبغي أن يحصلوا على بطاقة هوية إلكترونية تحتوي على صورة وتاريخ ميلاد واسم أحد الأقارب أو صديق مقرب مخوَّل من قبل الشخص الحصول على الدخل الأساسي الشهري إذا لم يكن لدى الشخص بطاقة ائتمان وكان عاجزا بسبب المرض أو الحوادث. ولحسن الحظ، فإن البطاقة الإلكترونية لتسجيل الأسرة لدى الأونروا يمكن أن تقصر هذه العملية

ويتمثل أحد التحديات ذات الصلة الوثيقة في العثور على كيفية التأكد من وصول الدخل الأساسي إلى الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة مما يعني أنهم لا يستطيعون الذهاب لتحصيل الأموال أو استخدام بطاقات الدخل الأساسي الخاصة بهم بأنفسهم. ويمكن التعامل مع ذلك من خلال تفويض قريب أو صديق أو مسؤول محلي على بطاقة الدخل الأساسي مع صلاحية لاستخدام البطاقة إذا لم يتمكن المستفيدون المباشرون من القيام بذلك.

إحدى المشكلات ذات الصلة التي يمكن أن تنشأ هي الاستخدام الاحتيالي لبطاقة الدخل الأساسي إذا مات شخص ما. وتتمثل إحدى طرق التعامل مع هذا الاحتمال، والتي استخدمناها في مشروع تجريبي أفريقي، في خصم مبلغ متواضع، على سبيل المثال 5%، من الدخل الأساسي، والذي سيتم إيداعه في صندوق التأمين على الحياة. فإذا توفي الشخص، ستدفع شركة التأمين تكاليف الجنازة. وهذا من شأنه أن يكون بمثابة حافز للإبلاغ عن الوفيات، بدلاً من محاولة الاستمرار في المطالبة بالدخل الأساسي. قد تعتقد السلطات أن هذا سيكون تعقيدا غير ضروري، بالنظر إلى إجراءات تسجيل الوفيات. ولكن ينبغي أخذ ذلك بالاعتبار. أحدى القنوات الأخرى التي تستحق الدراسة هي بنك البريد، حيث يمكن لجميع مستفيدي الدخل الأساسي الطارئ أن يكون لديهم حسابات، مما يزيد من الشمول والأمن المالي

وثمة مشكلة عملية أخرى تتعلق بمعاملة السجناء في السجون الفلسطينية، الذين يوجد منهم حوالي 1,000 في أي وقت من الأوقات.[25] ويجب أن يكون لهم الحق في الحصول على الدخل الأساسي. فعقوبتهم هي السجن وليس التجويع. من الأفضل

القـول إنـه يجـب حصـول كل مواطـن مقيـم عـادي على الدخـل الأسـاسي الطـارئ بـدلاً مـن القـول إنـه يجـب اسـتثناء البعـض. وبنـاء على ذلـك، ينبغـي أن يُدفـع لمـن يقبـع في السـجن دخلـه الأسـاسي ولكـن تفـرض عليـه نسـبة مئويـة منـه لتغطيـة تكاليـف معيشـته وسـجنه أثنـاء وجـوده في السـجن. وبمجـرد خروجهـم مـن السـجن، يجـب أن يتلقـوا المبلـغ بالكامـل مثـل أي شـخص آخـر

ب. الخوف التضخمي

مـن بين المشـاكل المحتملـة العديـدة التـي يجـب تجنبهـا، ربمـا تكـون الخطـورة هـي التـأثير التضخمـي المحتمـل للتدفـق المفاجـئ للأمـوال إلى الاقتصـادات المحليـة. وبمـا أنـه سـيكون هنـاك نقـص حـاد في المسـاكن في أعقـاب الحـرب، فـإن نظـام الدخـل الأسـاسي قـد يحفـز أصحـاب العقـارات على رفـع الإيجـارات. وبنـاء على ذلـك، يجـب تطبيـق ضوابـط الإيجـار، والحـد مـن زيـادات الإيجـار إلى مـا تبرره التحسـينات أو التجديـدات التـي قـام بهـا أصحـاب العقـارات.

أمـا بالنسـبة لتضخـم أسـعار المـواد الغذائيـة، فهـذا هـو المـكان الـذي سـيكون فيـه الإمـداد المؤقـت للمـواد مـن الخـارج لتغطيـة النقـص في الأغذيـة المحليـة أمـراً حيويـاً. في البدايـة، في غـزة وجميـع مخيمـات اللاجـئين، ينبغـي تقديمهـا كمسـاعدات خالصـة. ولكـن بعـد بضعـة أشـهر، ينبغـي بيـع المـواد الغذائيـة ومـواد الإغاثـة ذات الصلـة بأسـعار السـوق. وهـذا مـن شـأنه أن يخلـق حافـزا للإنتـاج محليـاً مـع قمـع الضغـط التضخمـي. وعلاوة على ذلـك، وكما هـو موجـود في أماكـن أخـرى، يمكـن الاعـتماد على ضمان حصـول السـكان المحلـيين على الوسـائل اللازمـة لشراء الأغذيـة وغيرهـا مـن الضروريـات لتحفيـز زيـادة العـرض.

هـذا مـا وجدنـاه في الهنـد. وبحلـول نهايـة المشروع التجريبـي، انخفـض سـعر وحـدة المـواد الغذائيـة الأساسـية بالفعـل، لأن المنتـجين المحلـيين اسـتثمروا أكثر في البـذور والأسـمدة لزيـادة الإنتـاج، مـع العلـم أن السـكان المحلـيين يمكنهـم تحمـل كلفـة شراء منتجاتهـم.[26]

ومـع ذلـك، قـد تكـون هنـاك طفـرة تضخميـة إذا كان الدخـل الأسـاسي مرتفعـاً وإذا تـم تقديمـه دون تنسـيقه مـع سياسـات جانـب العـرض. ومـن الناحيـة المثاليـة - وفي غـزة بشـكل أسـاسي - ينبغـي تقديـم الدخـل الأسـاسي في حين أن الغـذاء والسـلع الأساسـية الأخرى لا تـزال تُقـدَّم مـن قبـل الـوكالات المانحـة الدوليـة. وبعـد الأشـهر القليلـة الأولى، يمكـن تسـعير هـذه السـلع بأسـعار ثابتـة يمكـن أن تكـون متسـقة مـع الدخـل الأسـاسي ويمكـن أن تكـون بمثابـة حافـز للمـزارعين وغيرهـم مـن الموردين لزيـادة الإنتـاج والتوزيـع.

وعلاوة على ذلـك، فـإن تضخـم أسـعار المسـتهلك، إن وجـد، سـيعكس مرونـة أسـعار الإمـدادات الغذائيـة. ولأن الهـدف المرغـوب اجتماعيـاً واقتصاديـاً يتلخـص في تحويـل إمـدادات الغـذاء بعيـدا عـن التصديـر إلى سـوق احتكاريـة فعليـا، فمـن المتوقـع أن يـؤدي الدخـل الأسـاسي الطـارئ إلى إحـداث مثـل هـذا التـأثير.

ج. التأثير على العمالة والعمل والأجور

ادعـاء النقـاد هـو أن الدخـل الأسـاسي سـيؤدي إلى انخفـاض إمـدادات العمالـة. هنـاك أدلـة سـلوكية واتجاهيـة على أن هـذا تحيـز ولا أسـاس لـه مـن الصحـة. أولاً، خاصـة في الظـروف التـي يتوقـع أن تسـود في فلسـطين، مـن غير المرجـح أن يكـون الدخـل الأسـاسي الواقعـي كافيـاً لتغطيـة جميـع احتياجـات النـاس الأساسـية. فالغالبيـة العظمـى سـتكون يائسـة لتحسـين مسـتوى معيشـتهم. وعلاوة على ذلـك، فـإن تلقـي الدخـول الأساسـية مـن شـأنه، كما هـو مـبين في أماكـن أخـرى، أن ينشـط النـاس، وبالتـالي يزيـد مـن جهودهـم لمزيـد مـن الإنتـاج والكسـب.

وفيما يتعلق بالأدلة التجريبية، أظهرت المشاريع التجريبية أن الدخل الأساسي يزيد بالفعل من العمل والنشاط الإنتاجي. فعلى سبيل المثال، في الهند، بدأ العديد من الأشخاص الذين يتلقون دخلا أساسيا أنشطة اقتصادية ثانية، وعادة ما يقومون بعمل لحسابهم الخاص. وكان ذلك ملحوظا بشكل خاص بين النساء.

وبالمثل، في ناميبيا، استخدمه مستفيدو الدخل الأساسي للاستثمار في البذور والماشية الصغيرة والأسمدة، مما زاد من عملهم ودخلهم. وفي التجارب القُطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حدثت بعض التحولات في نوع العمل، ولكن لم يكن هناك انخفاض عام. باختصار، لا يوجد دليل يدعم الادعاء بأنه سيؤدي إلى الكسل. ولكن، هناك جانب واحد من هذه المسألة ينطبق على فلسطين. ومن شأن الدخل الأساسي الطارئ أن يساعد الناس على البقاء على قيد الحياة وإعادة بناء ما يشبه المنزل دون الحاجة إلى القيام بعمل مُدر للدخل في نفس الوقت. ومن شأنه، بالمعنى الحرفي للكلمة، أن يمنحهم متنفسا في خضم الصدمة الجماعية.

أحد الادعاءات الشائعة التي قدمها النقاد اليساريون للدخل الأساسي هو أنه سيؤدي إلى أجور اكثر انخفاضا، لأن أصحاب العمل سيعتقدون أن العامل لديه ما يكفي من المال. هذه حجة ضعيفة. فإذا كان لدى شخص ما دخل أساسي، فإن ذلك يعزز قدرته على المساومة تجاه أصحاب العمل. وعلى النقيض من ذلك، فإنه سيسمح أيضا لبعض الذين يرغبون في القيام بذلك بقبول وظائف منخفضة الأجر ومنخفضة الإنتاجية، لمجرد أنهم قادرون على القيام بذلك. ومع ذلك، من غير المرجح أن يكون هذا مصدر قلق في فلسطين. باختصار، لا تدعم الأدلة الدولية الادعاء بأنها ستخفض الأجور. وفي أعقاب الحرب في غزة وفي الضفة الغربية، سيعزز ذلك العمالة المحلية والعمل ويزيد الدخل.

د. التأثير على الإنفاق على «السيئات»

الانتقاد الشائع الآخر هو أن الأشخاص الذين يحصلون فجأة على دخل نقدي سينفقونه على سلع وخدمات ذات قيمة سلبية، مثل الكحول أو التبغ أو المخدرات الأخرى. هذا منطق أبوي للغاية، وغالبا ما يستخدم لتبرير خطط القسائم التي تقيد الإنفاق على المواد التي يعتبرها مصممو السياسات ضرورية أو مرغوبة اجتماعياً. هذه سيطرة الدولة، وهي تعسفية في نهاية المطاف ومكلفة إدارياً لتنفيذها

وعلى أية حال، أظهرت الدراسات أن التحويلات النقدية، بما في ذلك الدخل الأساسي غير المشروط، لا تميل إلى زيادة الإنفاق على البنود التي تعتبر «سيئة» خاصة. ووجد البنك الدولي- ما يشكك الشخص الى حد الدهشة- في استعراض مُفصَّل لخطط التحويلات النقدية في البلدان النامية أنها مرتبطة بانخفاض استهلاك الكحول والتبغ والمخدرات.[27] وتم العثور على هذا أيضا في مشاريعنا التجريبية بشأن الدخل الأساسي في الهند.

فالفقراء قادرون كغيرهم على اتخاذ القرارات لتحسين حياتهم، إذا أتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك. إن نظام القسائم في الواقع الفوضوي لما بعد الحرب وما بعد الاحتلال في فلسطين سيكون حماقة أبوية ولن يفعل سوى القليل لتعزيز الاقتصاد المحلي.

ه. الآثار على الهجرة الداخلية

أحد الانتقادات الشائعة للدخل الأساسي الذي يتم التعبير عنه أحيانا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو أنه يمكن أن يؤدي إلى تدفق المهاجرين، والاستفادة من «المال المجاني». هذا انتقاد خادع حقا لأنه يمكن طرح قاعدة بسيطة

للاستحقاق، قائلة إنه لن يحق لأي شخص الحصول عليها حتى يقيم في البلاد لمدة عامين على سبيل المثال. وهذا لا يعني أنه لن يحق للمهاجرين الحصول على أشكال أخرى من المساعدة

ومع ذلك، فإن هذه المشكلة قد لا تبرز في فلسطين، على الرغم من أن بعض فترات التأهيل قد تعتبر مناسبة لأسباب سياسية. والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن الدخل الأساسي قد يشجع المزيد من الرجال على البقاء والعمل في مجتمعاتهم، بدلا من القيام بالرحلة اليومية الشاقة للعمل في إسرائيل أو في المستوطنات الإسرائيلية.

مرة أخرى، هناك نتائج ذات صلة من خطط الدخل الأساسي في أماكن أخرى. وفي ولاية مادهيا براديش، يميل المستفيدون إلى الحد من حالات الحدوث والوقت الذي يقضونه في الذهاب إلى البلدات البعيدة للعمل، والبقاء في المناطق لتحسين مزارعهم أو أعمالهم التجارية المحلية، في عملية تعزيز الروابط الأسرية والمساعدة المتبادلة بين الجيران

وفي حالة فلسطين، سيكون هذا تطوراً محموداً. تذكر أنه في الوقت الحالي، أو على الأقل حتى علَّقت الحكومة الإسرائيلية النظام في أكتوبر 2023، يتعين على العامل الفلسطيني العادي الذي ينتقل يوميا إلى العمل في إسرائيل دفع 30% من أجره الإجمالي للوسطاء الإسرائيليين للحصول على تصريح، مما يعني أنه بعد تكاليف النقل والوجبات، يتلقى 44% فقط من إجمالي أجره كدخل صاف، وفقا للبيانات التي جمعتها منظمة العمل الدولية.

لذا، فإن القدرة على البقاء والعمل داخل مجتمعه أو بالقرب منه ستكون مفيدة مالياً، وكذلك نفسيا، حتى لو حصل على 50% فقط مما سيُدفع له من خلال الذهاب في رحلة شاقة إلى إسرائيل. من المحتمل أن يقلل من خطر المرض والحوادث والاعتقال التعسفي على حد سواء.

11- مبادئ التصميم التجريبي للدخل الأساسي الطارئ

في الدعوة لدعم دخل أساسي طارئ، يجب أن نشعر بأننا ندفع باباً مفتوحاً. ومع ذلك، نوصي قبل تطبيقه في الضفة الغربية بأكملها (ومن الناحية المثالية في قطاع غزة) بإجراء تجربة صغيرة النطاق ومحدودة المدة.

قد ينظر بعض المراقبين إلى المشروع التجريبي على أنه «ترف» غير مبرر في سياق الرعب المدمر للحياة الذي يواجهه الغزِّيون. وهذا أمر مفهوم. ولكن، وبما أن الموارد المالية وغيرها ستكون شحيحة، وتستغرق وقتا لتجنيدها، يعتقد هذا الكاتب أن السلطات لا تستطيع تحمل ترف عدم القيام بمشروع تجريبي. إن طرح سياسة استراتيجية جديدة دون تعلم الدروس حول كيفية القيام بذلك قد يكون مكلفاً وفوضوياً بلا داعٍ، مما يهدد بتقويض جاذبيتها وشرعيتها. وفي كثير من الأحيان، تؤدي الجهود المتسرعة إلى الفساد والهدر. فيجب أن يكون القول المأثور، «تسرع، ببطء».

وفي أي مشروع تجريبي، ينبغي مراعاة بعض القواعد الأساسية في التصميم والتنفيذ، على النحو المبين في مواضع أخرى.[28] ويمكن ذكر هذه القواعد ببساطة

- يجب أن يكون تصميم المشروع التجريبي قابلاً للتكرار وقابلاً للتطوير.
- يجب أن يكون المشروع التجريبي محدداً زمنياً، مع إتاحة الوقت الكافي لتحقيق نتائج ذات مغزى، وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في أي تقييم للنتائج.

- يجب أن يظل تصميم المشروع التجريبي ثابتا خلال الفترة التجريبية.
- بقدر الإمكان، لا ينبغي الشروع في أي تدخل تنظيمي أو مالي إضافي آخر خلال الفترة التجريبية.
- يجب أن تكون دفعات الدخل الأساسي منتظمة ويمكن التنبؤ بها ومستقرة، ويجب ألا تدفع كمبلغ مقطوع.
- يجب ألا تكون هناك انتقائية أو استهداف، يتجاوز اختيار المجتمع المراد تغطيته بأكمله.
- يجب أن تكون الدفعة متساوية لجميع البالغين، بغض النظر عن الجنس أو حالة الأسرة أو حالة العمل، مع علاوة إضافية لذوي الإعاقة.
- يجب أن تدفع الدفعات للأفراد، لا أن تدفع على أساس الأسرة أو إلى «رب الأسرة». لذلك يجب أن تحصل كل امرأة على دخلها الأساسي، وإذا كان لديها طفل واحد أو أكثر، فيجب دفع دخلهم الأساسي (مبلغ أقل) للأم أو الأم البديلة / الوصي.
- إذا كان ذلك ممكنا، يجب أن يكون هناك التزاماً ملزم قانونا من جانب السلطات التي تنفذ الخطة لإكمالها على النحو المنصوص عليه في البداية.
- يجب مراعاة إشراك هيئات تمثيلية محلية في الخطة حتى تتمكن من مساعدة المستفيدين على الاستفادة على أفضل وجه من دخولهم الأساسية.

والأهم من ذلك، لكي يكون المشروع التجريبي ذا معنى، ينبغي أن تكون القاعدة هي أن الدخل الأساسي يجب أن يدفع بشكل فردي لكل شخص بالغ يبلغ من العمر 16 عاماً أو أكثر ويقيم عادة في المنطقة ولأولئك الذين كانوا يعيشون هناك والذين يعودون في غضون ثلاثة أشهر من إطلاق المشروع التجريبي

يجب دفع مبلغ إضافي لكل شخص من ذوي الإعاقة، يتم تحديده بشكل مثالي وفقا لمعايير التكلفة الطبية. ولكن إذا كانوا يتلقون بالفعل إعانة إعاقة، فسيستمرون في تلقيها بالإضافة إلى الدخل الأساسي الثابت. وأخيرا، ينبغي أن يحصل جميع الرضع والأطفال والمراهقين حتى سن 15 عاما على مبلغ يساوي نصف الدخل الأساسي المدفوع للبالغين

12- خيارات تنفيذ مشروع الدخل الأساسي الطارئ التجريبي

عند تحديد كيفية / مكان تصميم البرنامج التجريبي، هناك ثلاثة خيارات. ولا يمكن تشغيل مشروع تجريبي إلا في جزء من غزة، لتحديد التحديات الإدارية التي يجب التغلب عليها عند امتداده الى القطاع بأكمله. لكن في المستقبل القريب، فإن احتمال الاستقرار المجتمعي في أي مكان هناك للأسف معدوم. أو يمكن القيام بمشروع تجريبي في الضفة الغربية، حيث المؤسسات أقوى. أو يمكن للمرء أن يفعل ذلك في كلا المكانين بالتزامن. وبشكل عام، يبدو من المعقول في هذه المرحلة التخطيط لمشروع تجريبي في الضفة الغربية بينما تتم تلبية احتياجات الإغاثة الإنسانية في غزة وإعادة إنشاء المؤسسات الأساسية هناك.

بالنسبة للمشروع التجريبي، ما هو المبلغ الذي يجب دفعه كل شهر؟ لا يوجد رقم مثالي. ومع ذلك، ينبغي تحديد ذلك من خلال تقدير تكلفة دفع ثمن الغذاء الأساسي والملبس والسكن (الإيجار أو الإيجار المحتسب) ومراعاة ما سيكون ممكنا إذا أصبحت الخطة دخلاً أساسياً طارئاً في جميع أنحاء البلاد.

وفقا للأونكتاد، بلغ متوسط دخل الفرد الاسمي في الضفة الغربية في عام 2022 3,779 دولارا. وتقريبا، قد نقول أن هذا سيكون 330 دولارا في الشهر. لذا، قد يهدف المرء إلى جعل الدخل الأساسي أقل من نصف ذلك قليلاً، على سبيل المثال، ما يعادل 150 دولارا أمريكيا في الشهر. حتى رقم 100 دولار للشخص الواحد في الشهر سيحدث بالتأكيد فرقا كبيرا. وفي غزة، سيكون الرقم الأدنى بلا شك أعلى من دخل الفرد الحالي.

وأخيرا، بالنسبة للمشروع التجريبي، يمكن تحديد حجم المجتمع من خلال حجم المنحة، مع اختيار عشوائي لمجتمع واحد، على سبيل المثال، من عشرة مجتمعات مماثلة، وذلك لتقليل خطر الاتهام بالتحيز السياسي. لا ينبغي أن يكون حجم المجتمع كبيرا جدا، لأنه سيكون مجرد اختبار، مشروع تجريبي. ولكن يجب أن يكون كبيراً بما يكفي ليكون مجتمعاً ذا معنى

أثناء العمل على هذه الورقة، ناقش باحثو ماس إمكانية إجراء تجربة داخل مخيم جنين للاجئين، وهو أمر مناسب جزئيا لأنه عانى من دمار وفقر مماثلين لغزة. لا يمكن إنكار النداء، من حيث أن المصاعب التي يشعر بها أي شخص في مثل هذه البيئة تجعل نظام الدخل الأساسي منطقياً. ومع ذلك، فإنه سيثير تحديات كبيرة. ومن المرجح أن يختلف مخيم اللاجئين عن المجتمعات الأخرى في البلد الناشئ، وبالتالي قد يسفر عن دروس لن تكون ذات صلة في أي مكان آخر. وبدلاً من ذلك، قد تعكس مدينة جنين بشكل أفضل التركيبة السكانية للضفة الغربية.

ربما يكون من المهم من الناحية العملية أن البنية التحتية والمؤسسات اللازمة لتشغيل المشروع التجريبي قد تكون أقل كفاءة في مخيم لاجئين. ولكن طالما استمرت الهجمات الإسرائيلية على المدينة، فإن الصعوبات التشغيلية قد تعني أن مراقبة الآثار الناجمة عن تجربة قصيرة الأجل ستعرقَل هناك أيضا. ومن حيث عدد السكان المستحقين فإن جنين كبيرة جدا، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 50,000 شخص، بما في ذلك 10,000 محشورين في مخيمها الذي تبلغ مساحته نصف كيلومتر مربع من الأراضي العامة المستأجرة من الحكومة الأردنية.[29] لذلك، إذا تم اختيار مدينة جنين، فقد يكون من الضروري تنفيذ المشروع التجريبي في جزء منها فقط، وفي هذه الحالة يجب التعامل مع الوضع السياسي بعناية فائقة

ومن ثم، يُقترَح أن يغطي المشروع التجريبي 10,000 شخص، يتألفون من 40% من البالغين و60% من الأطفال. ويجب أن يحصل كل شخص بالغ على ما يعادل 150 دولارا شهريا، وكل طفل على 100 دولار شهريا. ومن المقرر أن يستمر المشروع التجريبي، الذي يهدف في المقام الأول إلى تحديد كيفية تنفيذ الدخل الأساسي الطارئ واستمراره لمدة أربعة أشهر. مع التكاليف الإدارية، هذا يعني أن التكلفة التقديرية للمشروع التجريبي ستكون 5 ملايين دولار أمريكي.

13- التكلفة والقدرة على تحمل تكاليف توسعة الدخل الأساسي الطارئ

عرف كينز، الذي يمكن القول إنه أعظم الاقتصاديين في القرن الـ20، متحدثا في خضم حرب عالمية، أنه إذا كان هناك شيء حيوي ومطلوب وممكن، يمكن للدولة الحديثة أن تجد طرقا لتمويله. الآن، بالطبع، في فلسطين، السؤال الأكبر يتعلق بالتكلفة والقدرة على تحمل تكاليف برنامج الدخل الأساسي الطارئ للدولة الوليدة بأكملها.تشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية للضفة الغربية وقطاع غزة ستبلغ 8 مليارات دولار سنويا.[30] ولكن لأسباب مختلفة، يبالغ هذا في تقدير التكلفة الصافية. والواقع أنه بالنظر إلى الوفورات المحتملة في جوانب أخرى، يمكن اعتباره استثمارا متوسط الأجل.

قبل النظر في هذه العوامل المخففة، تجدر الإشارة أيضا إلى العديد من الطرق الاختيارية الموفرة للتكاليف. فأولا، من الممكن خفض مستوى الدخل الأساسي الطارئ ولْنقُل من ما يعادل 150 دولارا لكل شخص بالغ و100 دولار لكل طفل إلى 100 دولار و75 دولارا. وقد يكون ذلك مبررا كضرورة إذا كان التمويل يشكل عائقا. ومن الواضح أن ذلك لن يكون مفيداً جداً، ولكن سيظل له تأثير مفيد قوي. النقطة الأكثر أهمية هي أن البلاد يجب أن تكون «على المسار» للحصول على دخل أساسي طارئ مناسب.

ثانيا، يمكن نشر الدخل الأساسي الطارئ على مراحل، بدءا من المجتمعات الأقل دخلاً، ثم ينتشر إلى مناطق أخرى على فترات تمتد إلى ثلاثة أشهر. سيكون هذا ممكنا من الناحية الإدارية وحتى مفيداً. وسيكون هناك بعض الظلم المتأصل والتأخيرات غير المرحب بها للعديد من المستفيدين، ومن المحتمل أن يكون التأثير المضاعف الاقتصادي أكثر خفوتا

ثالثا، يمكن طرح الدخل الأساسي الطارئ على مراحل في الضفة الغربية، مع تركه لوقت لاحق في قطاع غزة، أو العكس، اعتماداً على الأولويات الوطنية الفلسطينية والطرائق الممكنة. قد يبدو هذا مخالفا للعدالة، ولكن من المرجح أن يكون الخيار الوحيد الممكن لمجرد أن غزة قد دمرت إلى حد كبير، مما يجعلها تعتمد كليا على مساعدات المانحين لمدة عام على الأقل بعد توقف المذبحة

على أي حال، يمكن للمرء أن يقول بأمان أنه بالنسبة للسنة الأولى، ستكون هناك حاجة إلى أقل بكثير من التكلفة الإجمالية البالغة 5 مليارات دولار للدخل الأساسي الطارئ. بعد ذلك، يأمل المرء أن تكون هناك وفورات مالية كبيرة من انخفاض الحاجة إلى أنواع أخرى من المساعدات، بما في ذلك المساعدات العسكرية.

وثمة اعتبار آخر هو أنه إذا تُرك الشعب الفلسطيني في حالة فقر ويأس، فسيكون هناك المزيد من المظالم والعنف، مما يرفع الحاجة إلى مزيد من الإنفاق الدولي. والأمر الأكثر إيجابية، كما ذكر آنفا، أن الأغذية وغيرها من السلع الأساسية القادمة من الجهات المانحة، بما في ذلك الأونروا، ستباع بأسعار السوق بعد الأشهر القليلة الأولى. ويمكن أن تساعد الإيرادات الناتجة من البيع في تقليل التكلفة المالية للدخل الأساسي الطارئ

وهذا يثير نقطة حاسمة في الحوكمة. ولتجنب الإغراء السياسي لاستخدام الأموال المخصصة للدخل الأساسي الطارئ لأغراض أخرى، وللحد من مخاطر الفساد، يجب إنشاء هيئة مستقلة لإدارة صندوق يجب أن تودع فيه أموال الدخل الأساسي الطارئ. ولمنح الممولين الخارجيين مزيدا من الطمأنينة، قد يكون من المستحسن تقديم الأموال للدخل الأساسي الطارئ على أقساط مدتها ثلاثة أشهر. وهذا من شأنه تخفيف العبء المالي بشكل أكبر

سيكون هناك العديد من تأثيرات التغذية الراجعة التي من شأنها خفض المبلغ الإجمالي أيضا. أولاً، كما هو موجود في أماكن أخرى، من المتوقع أن يؤدي الدخل الأساسي الطارئ إلى تحسين صحة السكان، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات في خدمة الصحة العامة. ثانيا، مرة أخرى، كما هو الحال في أماكن أخرى، فإن الآثار الإيجابية على التعليم المدرسي من شأنها أن تساعد.

هذا أصعب لتحويله إلى رقم مالي. ولكن، كانت الظروف الاجتماعية في السنوات الماضية تعني أن معدل الالتحاق بالمدارس والتحصيل الدراسي كانا منخفضين جداً، وأن معدل التسرب المدرسي مرتفع جدا. وسيساعد الدخل الأساسي الطارئ على رفع معدلات الالتحاق والأداء والبقاء في المدارس، مما يساعد الشباب على أن يصبحوا مواطنين أكثر إنتاجية ويوجهون حياتهم نحو المساعي السلمية. وهذا ينطبق تقريبا في الضفة الغربية كما هو الحال في قطاع غزة

وأخيرا، ومرة أخرى، كما هو موضح في أماكن أخرى ذات خطط مماثلة، ينبغي أن يكون هناك تأثير مضاعِف كبير للدخل، وزيادة الإنتاج وتوليد الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي تقليل الحاجة إلى الإيرادات للدخل الأساسي الطارئ. وإذا كان المضاعِف يشبه ما كان عليه في أي مكان آخر، فيمكن للمرء أن يتوقع أنه يمكن أن يولد دخلاً كبيراً خاضعا للضريبة وبالتالي يقلل من الحاجة إلى الأموال الخارجية بشكل أكبر.

14- الاستنتاجات

قال برتولت بريخت مقولته الشهيرة: «الطعام يأتي أولًا، والأخلاق تأتي لاحقاً». من المؤكد أن الأشخاص اليائسين المصابين بصدمات نفسية سيميلون إلى اتخاذ تدابير يائسة في محاولة لمجرد البقاء على قيد الحياة. وبعض هذه التدابير لن يكون مثيرا للإعجاب في ظروف أخرى. لكن رفض مثل هذه الأفعال باعتبارها «فاسدة» كما لو كانت هذه هي «حالتهم الطبيعية» سيكون غير عادل.

يجب أن تكون استراتيجية التعافي الإنساني استراتيجية تمكن الأشخاص المصابين بصدمات نفسية من استعادة إنسانيتهم. وهذا يتطلب من أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم المساعدة في التعافي لتمكين الأفراد والمجتمعات من إعادة تطوير ما يسميه علماء الاجتماع إحساسهم بالقوة. وهذا ما يمكن أن يساعد الدخل الأساسي الشامل مادياً في تحقيقه.

وفي المقام الأول، من شأن الدخل الأساسي أن يخدم الحاجة الحيوية إلى المتانة الفردية والمجتمعية- القدرة على تحمل الصدمات- والقدرة على الصمود- والقدرة على الاستجابة للصدمات والتعافي منها. بعد الصدمة، يجب الترحيب بأي تحسن في هذه النواحي.

وفي الختام، يوصى بالاتصال بأحد المحسنين أو مجموعة من المحسنين، ربما من الشتات الفلسطيني الذين يعيشون خارج البلاد، أو أي من المنظمات غير الحكومية الرائدة الناشطة في فلسطين، للمساعدة في جمع عدة ملايين من الدولارات اللازمة لتمويل مشروع تجريبي صغير للدخل الأساسي في منطقة واحدة مختارة، لاختبار أفضل السبل لإدخال وتنفيذ دخل أساسي طارئ لجميع المقيمين العاديين.

هناك قضية واحدة تم استبعادها من هذه الورقة، بشكل متعمد تماما. على بعد حوالي 36 كيلومترا قبالة ساحل قطاع غزة في عام 2000، اكتشفت شركة بريتيش غاز، التي تعمل بترخيص من السلطة الفلسطينية، احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي. ومن حيث المبدأ، وبموجب القواعد القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ينبغي أن تكون تلك الاحتياطيات ملكاً لفلسطين. ولكن الإسرائيليين يطالبون بها.

ثم، بعد أسبوعين فقط من 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلية أنها منحت عقدين للتنقيب عن الغاز قبالة ساحل غزة، أحدهما للمجموعة التي تقودها شركة بريتيش بتروليوم، والآخر لمجموعة بقيادة شركة إيني الإيطالية. تحتوي المنطقة البحرية المعروفة باسم غزة مارين على تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ويقدر أن تدر ما بين 2 و2.4 مليار دولار أمريكي من العوائد والأرباح. وهذه المسألة خارجة عن نطاق هذه الورقة. ولكن ما يهم هو أنه إذا تم الاحتفاظ باحتياطيات الغاز لاستخدامها من قبل فلسطين، فإن ذلك في حد ذاته سيولد دخلا فلسطينيا كافيا لتحمل جزء من عبء تزويد كل مقيم قانوني بدخل أساسي وتقليل الاعتماد على لطف الغرباء.

وبغض النظر عن ذلك، يجدر بنا أن نكرر النقاط التي أثيرت في البداية. سيتطلب التعافي الحقيقي من الرعب في غزة وبناء الدولة استراتيجية متماسكة. ما يجب تجنبه هو السياسات الفاشلة المتمثلة في «تغيير النظام» في أجزاء أخرى من العالم. كان مؤلف هذه الورقة مسؤولا في الأمم المتحدة في سريلانكا بعد تسونامي الذي حدث هناك عام 2004، وفي أوائل تسعينيات القرن العشرين كان مديرا للعمليات الفنية لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، وبين ذلك، كان مديرا للأبحاث في لجنة سياسة العمل التابعة للرئيس نيلسون مانديلا بعد نهاية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. في أحد الاجتماعات، قال مانديلا شيئا بقي في ذاكرتي، «الفوز بالسلام أصعب من كسب الحرب».

هذا يؤدي إلى نقطة أخيرة. لا بد من اتخاذ القرارات بشأن من وماذا سيكون مسؤولاً عن الإشراف على الدخل الأساسي الطارئ. وإذا كانت هناك دولة فلسطينية ذات سيادة، فإنها ستكون السلطة المختصة. ومع ذلك، في ضوء الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني الحالي، قد يكون من المعقول إدارته بالشراكة مع بعض هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الخارجية الداعمة. سوف تستغرق الشرعية وقتا حتى تنمو.

المراجع

[1] ر. علي، "المساكن: مقرر الأمم المتحدة يضغط من أجل محاسبة إسرائيل على تدمير غزة"، 12 ديسمبر/كانون الأول.
https://www.aa.com.tr/en/world/-domicide-un-rapporteur-pushes-for-israel-s-accountability-for-gaza-
وينتور، "الدمار الواسع النطاق في غزة يسلط الضوء على مفهوم "المساكن"، الغارديان، 6 ديسمبر/كانون الأول 2023.

[2] هيومن رايتس ووتش، تجاوز العتبة: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد، (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، أبريل/نيسان 2021).

[3] https://www.ohchr.org/en/news/2023/03/

[4] https://apnews.com/article/palestinians-israel-occupation-west-bank-smotrich-netanyahu2

[5] ب. أشرف، "كيف تحقق خطة سموتريتش في الضفة الغربية نكبة ثانية"، العربي الجديد، 22 آذار/مارس 2023.
https://www.newarab.com/analysis/how-smotrichs-west-bank-plan-actualises-second-nakba

[6] يمكن تخيل ما إذا مضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قدما في إعلاناتهما الأخيرة بأنهما ستنضمان إلى 139 دولة أخرى في الاعتراف بدولة فلسطين. ت. ر. كيرابيرا، "المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد تعترفان بدولة فلسطين بعد حرب غزة - ماذا تعني هذه الخطوة المهمة"، المحادثة، 5 شباط/فبراير 2024.

[7] م. ساباراتنام ، تدخل إنهاء الاستعمار: بناء الدولة الدولي في موزمبيق (لندن ونيويورك، رومان وليتلفيلد، 2017).

[8] إي مينينغهاوس، "الإنسانية في الصراع داخل الدولة: عدم المساواة في المساعدات والحكم المحلي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة في الحرب السورية"، العالم الثالث الفصلية، 2016، 37 (8)، ص 82-1454

[9] د. بشور، "الدخل الأساسي للتنمية وبناء السلام في أوضاع ما بعد الصراع"، في م. توري. (محرر)، دليل بالغريف الدولي للدخل الأساسي (لندن، بالغريف ماكميلان، 2023)، الفصل 10، ص 204.

[10] مقتبس في "ما مدى سوء الوضع في غزة؟" ، الإيكونوميست، 10 كانون الثاني/يناير 2024.

[11] ن. تشيرغي، إعادة النظر في بناء السلام بعد انتهاء الصراع: الإنجازات والقيود والتحديات (نيويورك، المشروع الدولي للمجتمعات التي مزقتها الحروب/أكاديمية السلام الدولية، 2004)؛ ر. ماكهولد و ت. دونيس، من الخطابة إلى الممارسة: تفعيل الملكية الوطنية في بناء السلام بعد انتهاء النزاعات (نيويورك، مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، 2011)

[12] أي. أبو عبيد، "الدخل الأساسي الشامل: منظور إسلامي"، ذا بينينسولا (قطر)، 21 سبتمبر 2023. يجري الدكتور أبو عبيد أبحاثا طويلة الأجل حول هذه القضايا

[13] جي. ستاندنج ، الدخل الأساسي: وكيف يمكننا تحقيق ذلك (لندن، كتب بيليكان، 2017).

[14] اس. موليناثان و اي. شافير، الندرة: لماذا وجود القليل جدا يعني الكثير (لندن، ألين لين، 2013).

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير الفقر متعدد الأبعاد، 2017: النتائج الرئيسية (رام الله، فلسطين، 2020). تم الاسترجاع من https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2524.pdf.

[16] ر. جهابفالا و جي. ستاندينج ، "استهداف "الفقراء": الأنابيب المسدودة والوامضات البيروقراطية"، الاقتصادية والسياسية الأسبوعية، المجلد 45، الأعداد 7-26، 26 حزيران/يونيو 2010، ص 46-239.

[17] ر. هولمز، "التحويلات النقدية في سياقات ما بعد الصراع"، إحاطة المشروع، العدد 32، معهد التنمية الخارجية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.

[18] اي.فورجيت، "المدينة التي لا تعاني من فقر: الآثار الصحية لتجربة ميدانية للدخل السنوي الكندي المضمون" ، السياسة العامة الكندية، المجلد 73، العدد 3، 2011، ص 305-283.

[19] او. كانجاس، تجربة الدخل الأساسي غير المشروط: دروس من تجربة الدخل الأساسي الفنلندية 2017-2018 (شلتنهام، إدوارد إلجار، 2021)

[20] د. كالنيتسكي، "أكثر طبيعية من الرفاهية": تجربة مينكوم والوصمة وتجربة المجتمع"، المجلة الكندية لعلم الاجتماع، المجلد 53، العدد 1، 2016، ص 26-71.

[21] أ. دي جانفري، إي سادوليت وب. ديفيس، "التحويلات النقدية مع مضاعِفات الدخل: بروكامبا في المكسيك"، التنمية العالمية، المجلد 29، العدد 6، 2011، ص 56-1043.

[22] د. ايجر وآخرون "آثار التوازن العام للتحويلات النقدية: أدلة تجريبية من كينيا" (كامبريدج، ماساتشوستس، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة عمل 26600، 2019).

[23] طباطبائي، "طريق الدخل الأساسي لإصلاح دعم الأسعار في إيران"، دراسات الدخل الأساسي، المجلد 6، العدد 1، 2011، ص 1-23. فرزانيغان ومحمد حبيب بور، "توزيع ريع الموارد، وعدم المساواة في الدخل والفقر في إيران"، اقتصاديات الطاقة، 66، أغسطس 2017، ص 35-42

[24] د. كالنيتسكي و ب.جونالونز-بونز، "تأثير الدخل التجريبي المضمون على الجريمة والعنف" ، المشكلات الاجتماعية، 68، العدد 3، آب/أغسطس 2021، ص 96-776.

[25] هناك ما يقدر بنحو 8,500 فلسطيني في السجون الإسرائيلية، وجميعهم محتجزون دون محاكمة أو إدانة. وفي حالة إعادتهم إلى أوطانهم، ينبغي منحهم تلقائيا الدخل الأساسي

[26] إس دافالا، آر جابفالا، إس كابور ميهتا وجي ستاندنج ، الدخل الأساسي: سياسة تحويلية للهند (لندن ونيودلهي، بلومزبري، 2015).

[27] د. ك. إيفانز و أ. بوبوفا ، التحويلات النقدية وسلع الإغراء: مراجعة للأدلة العالمية (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2014).

[28] ج. ستاندينج، "تجارب الدخل الأساسي: الاستخدامات والقيود ومبادئ التصميم" ، دراسات الدخل الأساسي، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص 75-99.

[29] https://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_west_bank-_jenin_camp_profile.pdf

[30] هذا رقم تقريبي، استنادا إلى عدد السكان الذي يبلغ خمسة ملايين نسمة، 60% منهم من البالغين، بالإضافة إلى 20% علاوة إضافية لـ 2% المسجلين على أنهم يعانون من إعاقات بالغة